



الحفاظ على البيئة وإبعاد التنمية المستدامة

Environmental conservation and sustainable development dimensions

م.م محمد حسين سعد جبار البطاط

mohammed hussein saad jabbar

hsd514040@gmail.com

المستخلص:

لمحاولة ربط الأبعاد البشرية والبيئة في عملية التنمية المستدامة، أصبح هناك اهتمام متزايد فيما يسمى بالتنمية المستدامة والتي تهدف إلى إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي، فالتنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة)، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا، وإن كثيراً من المصادر الطبيعية التي نسخرها في خدمة التنمية الشاملة في بلادنا تتناقص مصادرها باستمرار، فهي (غير متجددة)، وخاصة مصادر الطاقة والمياه والمواد الأولية التي يتضاعف استهلاك العالم لها بشكل مضطرب منذ الثورة الصناعية، بينما ظل الاعتقاد الخاطئ السائد بأن الأرض هي مصدر لا ينضب للثروات، وموردٌ لطاقة لا محدودة.

لكن جرس الانذار دق بالخطر، وذلك عندما أكدت تقارير الخبراء في اللجنة الدولية لتغير المناخ، فأنشطة الإنسان هي المسؤولة عما وصلت إليه الأخطار على مستقبل البشرية برمتها، من تلوث للهواء والانبعاثات الغازية في الغلاف الجوي وارتفاع حرارة الكرة الأرضية، ومظاهر ذوبان الجليد في القطبين، والذي يصاحبه ارتفاع منسوب مياه البحار مما يهدد بكوارث طبيعية بالغة الخطورة.

وقد انطلقت وزارة البيئة من تلك الأسس الشاملة لتلعب دورها الحيوي في تحقيق هذه الاهداف السامية، وقد تضافرت جهود الوزارة مع مؤسسات الدولة الأخرى في الالتزام بالمبادرات الوطنية البناءة، ومواجهة التحديات، وتنفيذ برامج التحول الوطني التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة وفق المبادئ المعلنة التي حددها المجتمع الدولي كمكونات رئيسة لهذه للتنمية، وهذا يعني أن تكون هناك نظرة شاملة عند إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة، مما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية بمفهومها الشامل، وهو ما تحرص الوزارة على الالتزام به في شتى أنشطتها الفعالة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية البيئية _ التنمية المستدامة _ ابعاد التنمية



Abstract

In an attempt to link the human and environmental dimensions in the sustainable development process, there has been a growing interest in what is called sustainable development, which aims to find a balance between the economic system without depleting natural resources while taking into account environmental security. Sustainable development is an international economic and social term, with which the United Nations has drawn a map for environmental, social and economic development worldwide. Its primary goal is to improve the living conditions of every individual in society, develop means of production and methods, and manage them in ways that do not lead to the depletion of the planet's natural resources, so that we do not burden the planet beyond its capacity, and do not deprive future generations of these resources (meeting the needs of the current generation without wasting the rights of future generations), and without overusing the remaining natural resources on our planet. Many of the natural resources that we harness in the service of comprehensive development in our countries are constantly decreasing in their sources, as they are (non-renewable), especially energy, water and raw materials, the world's consumption of which has been steadily increasing since the Industrial Revolution, while the prevailing false belief remains that the Earth is an inexhaustible source of wealth and a resource of unlimited energy. But the alarm bell rang when reports from experts at the Intergovernmental Panel on Climate Change confirmed that human activities are responsible for the dangers to the future of humanity as a whole, from air pollution and gas emissions into the atmosphere and global warming, and the manifestations of melting ice at the poles, which is accompanied by rising sea levels, which threatens extremely dangerous natural disasters. The Ministry of Environment has started from these comprehensive foundations to play its vital role in achieving these lofty goals, and the efforts of the Ministry have combined with other state institutions in committing to constructive national initiatives, facing challenges, and implementing national transformation programs that aim to achieve sustainable development in accordance with the declared principles identified by the international community as the main components of this development, and this means that there is a comprehensive view when preparing sustainable development strategies, which makes them contribute to the sustainability of development in its comprehensive concept, which the Ministry is keen to adhere to in all its effective activities.

Keywords: Environmental strategy_ Sustainable development_ Dimensions of development

المقدمة

لم يكن ظهور مفهوم التنمية المستدامة وليد الصدفة، بل كان نتيجة مجهودات مستمرة للمنظمات والهيئات الدولية والخبراء، حيث ارتبط مفهوم التنمية حتى أواخر الثمانينيات بالجانب الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ أي بكمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية فقط، ولقد اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز أغلبها على اعتبارات اقتصادية بحتة، لذلك انصبت أغلب التعاريف التي ساقها علماء الاقتصاد على الأهداف الاقتصادية للتنمية، لاسيما مع بلوغ الرأسمالية ذروة نموها، وما صاحبها من تقدم مذهل أفصح الطريق أمام فكرة التطور المادي والتنمية، وبذلك تقلص معنى التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي، فأدى ذلك إلى الخلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على الرغم من أن النمو الاقتصادي يؤدي حتماً إلى التنمية الاقتصادية^١.

ولمحاولة ربط الأبعاد البشرية والبيئية في عملية التنمية، أصبح هناك اهتمام متزايد فيما يسمى بالتنمية المستدامة والتي تهدف إلى إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي وبما أن هناك بعداً بشرياً للتنمية المستدامة ملازمة للبعد البيئي فقد أصبحت هذه الأجيال مسؤولة عن المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، لذلك يجب الاهتمام بالبيئة أساس التنمية حيث إن هدر واستنزاف الموارد البشرية الطبيعية والتي هي أساس لأي نشاط زراعي أو اصطناعي ستكون له آثار مضرّة بالتنمية بشكل عام، ومفهوم التنمية المستدامة ظهر نتيجة لإهمال التنمية للجوانب البيئية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم (التنمية المستدامة) وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك our common future ونشر لأول مرة عام ١٩٨٧.

يشهد العالم اهتماماً متزايداً بتقارير التنمية المستدامة أملاً في تحسين أبعادها المتمثلة في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، حيث ظهر الاهتمام بالتنمية المستدامة في نهاية القرن العشرين من خلال اجراء العديد من المؤتمرات الدولية لبحث مجالات التطور العلمي لتحديد كيف يمكن أن تساهم الدول المتقدمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة^٢.

(^١) إحسان حفطي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٥-٢٩.

(^٢) Doru, N. F. (2015). Concepts of Sustainable Development Theoretical and Methodological Approaches. Impactul Transformarilor Socio- Economice si Tehnologice la Nivel National, 2(2), pp. 73-82. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2632070>.

حيث يعتبر البعد البيئي جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة فإنه يجب وضع آليات الدراسة البرامج وتخطيطها ومراجعتها من قبل القائمين عليها ومحاولة معرفة أسباب التعثر في إكمالها، حيث أصبح الأمر واضحاً من أنه لا بد من الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة والتركيز الشديد على حمايتها من خلال تناسق عناصرها بما يضمن استمرار التنمية على المدى البعيد^٣.

وقد أضحت مهام المراجع أكثر من الوصول إلى تأكيد وإضفاء الثقة للتقارير المالية بل تعدت إلى وضع إطار مقترح لتقييم إسهامات منشآت الأعمال في مجال التنمية المستدامة ومعرفة دور مهنة المراجعة في مراجعة المعلومات الخاصة بالتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتلك المنشآت لتحديد المخالفات الجوهرية عن البعد البيئي للتنمية المستدامة بغية تضمين هذه المعلومات في التقارير المالية وتقديمها للأطراف ذات العلاقة بصورة صحيحة وعادلة^٤.

أولاً: أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية دور المراجعة البيئية في معالجة الآثار البيئية التي تسببها أنشطة منشآت الأعمال الصناعية ومدى امتثالها للقوانين والتشريعات الحكومية ومعايير المراجعة الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى أن هناك اهتمام من قبل مستخدمي القوائم المالية في الحصول على معلومات ملائمة عن التأثيرات البيئية لأنشطة منشآت الأعمال الصناعية وتكمن الأهمية العلمية للبحث من تزايد الاهتمام بالأبحاث التي تناولت موضوع المراجعة البيئية، حيث تعتبر المراجعة البيئية إحدى الوسائل الحديثة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكمن الأهمية العملية في أنه تعتبر مراجعة البعد البيئي للتنمية المستدامة أحد الوسائل المستخدمة في الوصول إلى تقارير عن مدى امتثال منشآت الأعمال الصناعية للقوانين والتشريعات ذات العلاقة بالبعد البيئي، وبالتالي قياس مستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تخفيف الآثار البيئية السلبية ومعالجة التلوث البيئي والمخلفات البيئية.

(٣) محمد محمود أحمد صابر، إمكانية استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة نموذج محاسبي مقترح لتقارير المراجعة البيئية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا العدد (٢)، ٢٠١٠، ص ٢٩٧-٣٦٠.

(٤) عصام محمد فتح الله، الدور المرتقب للمراجع الخارجي نحو تحديات المهنة في فهم مراجعة عملية الأعمال المتكاملة والتقارير عنها دراسة ميدانية مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر، المجلد ٣٥ العدد (٢)، ٢٠١٣، ص ٣٥٤-٢٨٩.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث الى تطبيق المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة وتطبيقها على القطاعات الاقتصادية وتنميتها مع بيان دور الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الشعوب المتقدمة لتحقيق تنمية مستدامة للموارد الطبيعية والبشرية ، ويتمثل هدف البحث في تحليل وتقييم دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة من خلال : التعرف على واقع المراجعة البيئية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة ، وبيان دور المراجعة البيئية في معالجة الآثار السلبية والمخلفات البيئية، وتحليل العلاقة بين واقع تطبيق مراجعة البعد البيئي وبين أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تواجه الحكومة والمنظمات المهنية المحلية والدولية العديد من الضغوط عليها لتحقيق تنمية مستدامة شاملة ، حيث نادت المنظمات المهنية والدولية بأن على المنشآت الالتزام بالبيئة والحفاظ عليها، وبدأت الجهات الحكومية والمهنية بإلزام المنشآت بالاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة وتوسيع الاهتمام بالوعي البيئي من خلال العديد من المعايير والاصدارات المهنية المعنية بالبيئة، وبالنظر إلى دور المراجعة في مجال حماية البيئة من التأثيرات السلبية الناتجة عن أنشطة المنشآت الصناعية من خلال التأكد من حماية البيئة لدى مزاوله المنشآت لأنشطتها، حيث أدركت الإدارة العليا للمنشآت أن البعد البيئي للمنشآت بعد أحد المكونات الأساسية في نظم الإدارة الحديثة حيث أصبحت الإدارة العليا للمنشآت تهتم بتقديم تقارير الأداء البيئي وتطوير الاداء لمساعدتها في عدم مخالفة القوانين واللوائح والتشريعات البيئية، وبناء على ما تقدم فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

١. ما هو مفهوم الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة وعناصرها وأبعادها ؟

٢. ما هو واقع تطبيق مراجعة البعد البيئي؟

٣. ما هي الاجراءات البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

٤. ما هو دور مراجعة البعد البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

رابعاً: منهجية الدراسة

تم الاعتماد على كل من المنهج الاستقرائي المتمثل في الاطلاع على المراجعة البيئية والاداء البيئي، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي حيث تم التعرف على دور المراجعة البيئية كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التأكد من

مدى الامتثال للقوانين والتشريعات والمعايير الصادرة عن الجهات المهنية الدولية ذات الصلة.

خامساً: خطة البحث.

من أجل الإلمام بجميع جوانب موضوع هذا البحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد اعتمدنا على التقسيم الثنائي وفقاً لمنهجية البحث العلمي، من خلال تقسيم موضوعات البحث إلى مقدمة اتبعناها بـ مبحثين نتناول في المبحث الأول مفهوم البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة ونخصص المبحث الثاني لدراسة أهداف التنمية المستدامة وإبعادها ثم نقسم كل مبحث إلى مطلبين ثم نتوصل إلى خاتمة وعدة نتائج وتوصيات ثم نتبعها بقائمة مصادر ومراجع البحث وفهرس المحتويات.

المبحث الأول

مفهوم البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة

لبيان العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، سنتناول بداية تحديد ماهية البيئة من خلال بيان مفهومها ومختلف صورها وكذا العناصر التي تشتمل عليها المطلب الأول ثم إلى مفهوم التنمية المستدامة كأسلوب جديد لحماية البيئة من المشاكل التي قد تواجهها جراء النشاطات التنموية من خلال تعريف التنمية المستدامة وبيانها في المطلب الثاني.

المطلب الأول

مفهوم البيئة وعناصرها

يستخدم مصطلح البيئة في الكثير من العلوم والمجالات المختلفة ويتغير مفهوم هذا المصطلح تبعاً للموضوع الذي يستخدم فيه والغاية منه حسب تخصص الباحث الذي يتناوله، فنقول البيئة الطبيعية البيئة الاجتماعية البيئة السياسية البيئة الثقافية الخ، و لبيان مفهوم البيئة في نطاق هذا البحث يقتضي منا إبراز المفاهيم التالية:

أولاً : البيئة لغة : كلمة البيئة في اللغة العربية هي الاسم للفعل تبوأ، أي نزل أو أقام، وتبوأه أي أصلحه وهياه^(٥).

ويلاحظ المتدبر في القرآن الكريم وجود الكثير من الآيات القرآنية التي جاءت بهذا المعنى اللغوي للبيئة ومنها قوله تعالى " وكذلك مكننا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء"^(٦)

(٥) ابن منظور، لسان العرب فصل البناء حرف الهمزة دار المعارف، القاهرة، ص ٢١٠.

(٦) سورة يوسف، الآية ٦٥.

وأيضاً قوله تعالى: " وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتاً" ^٧ وقوله تعالى: "والذين تتبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم" ^٨ أي الذين قاموا وتوطنوا في المدينة المنورة قبل هجرة الرسول (صلى الله عليه وسلم).

ثانياً : البيئة اصطلاحاً : على الرغم من أن لفظ البيئة أصبح من الألفاظ شائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، إلا أنه من الصعب وضع تعريف محدد لها، ويرجع ذلك إلى تباين مدلولها تبعاً لنمط العلاقة التي تربط الإنسان بهذا الاصطلاح، حيث تباين الباحثون والمختصون فيما بينهم في وضع تعريف محدد للاصطلاح البيئة يتفق عليه الجميع، فتعددت تبعاً لذلك التعاريف في هذا الشأن.

فهو المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء و هواء و فضاء و تربة وكائنات حية و منشآت شيدتها لإشباع حاجياته ^٩. ويرى البعض بأنها الوسط الكوني الذي يحيط بالإنسان مشمول بالماء، الهواء والأرض، وبقدر ما يؤثر الإنسان فيها فإنه بدوره يتأثر بها ^{١٠}.

في حين وضع لها المختصون في علوم الطبيعة تعريفاً علمياً مفاده بأنها مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها ^{١١}. كما تعرف البيئة أيضاً على أنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر ويؤثر فيه بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمه من معادن ومصادر طاقة وتربة وموارد مياه وعناصر مناخية من حرارة وضغط ورياح وأمطار ونباتات طبيعية وحيوانات بحرية وبرية، أو معطيات بشرية أسهم الإنسان في وجودها من عمران وطرق نقل ومواصلات ومزارع ومصانع وسدود الخ ^{١٢}.

ثالثاً : المفهوم القانوني للبيئة: على الرغم من كثرة النصوص القانونية الدولية التي تناولت موضوع البيئة بالتنظيم والحماية، إلا أنها لم تنزل قاصرة عن إعطاء تعريف موحد للبيئة أو للعناصر المكونة لها، وهذا يؤدي إلى اختلاف الرأي حول العناصر البيئية المقصودة

(٧) سورة يونس، الآية ١٧.

(٨) سورة الحشر، الآية رقم ٩.

(٩) ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ٢٧.

(١٠) علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيميائية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٦.

(١١) محمد حسنين عبد القوي، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة، بيروت، ص ٢١.

(١٢) زين الدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة : المواجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته الطبعة الثانية، دار البحوث العلمية الكويت، ص ٧١.

بالحماية، أي أريد بها العناصر الطبيعية فقط أم يضاف إليها العناصر المنشأة بفعل الإنسان، فقد عرف الإعلان الصادر عن مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢ بالسويد البيئة بأنها : مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الانسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم^{١٣}، وهي رصيد الموارد المائية والاجتماعية والمناخية في وقت ومكان ما لإشباع حاجات الانسان^{١٤}.

وعرفها مؤتمر بلغراد سنة ١٩٧٥ بأنها : العلاقة القائمة في العالم الطبيعي والبيوفيزيائي بينه وبين العالم الاجتماعي السياسي الذي هو من صنع الانسان^{١٥}، أما المؤتمر الدولي للتربية البيئية الذي عقد في جمهورية جورجيا السوفياتية سابقا في الفترة ما بين ١٣ إلى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٧ عرف البيئة بأنها : الإطار الذي يعيش فيه الانسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى يمارس فيه علاقاته مع إخوانه من البشر^{١٦}.

رابعا: عناصر البيئة.

تأخذ البيئة كقيمة يهتم القانون بتنظيمها وحمايتها مفهوما واسعا يشمل الوسط الذي يعيش فيه الإنسان سواء كان وسطا طبيعيا كالماء والهواء والتربة والأنظمة الغابية، أم كان وسطا من إنشاء الإنسان.

المطلب الثاني

تعريف التنمية المستدامة

تتكون التنمية المستدامة من كلمتين:

التنمية: هي العملية التي تهدف إلى القضاء على كل أشكال التخلف، باستخدام كل وسائل التكنولوجيا الحديثة لتطوير الاقتصاد الوطني.

المستدامة: تعني الدوام والمواظبة حاضرا ومستقبلا، أي تطوير كل الوسائل التي تلبي احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد البعيد.

وفي بداية التسعينيات، تم التأكيد في العديد من الإعلانات الدولية على أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي أو الدخل السنوي للفرد؛ ليس هو مضمون الحق في التنمية الذي يعتبر حق من حقوق الإنسان. حيث تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة

(١٣) نور الدين حمشة الحماية الجنائية للبيئة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مذكرة ماجستير في الشريعة والقانون جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠٠٥، ص. ٢٠.

(١٤) ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢٧.

(١٥) المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(١٦) رائف محمد لبيب، الحماية الاجرائية للبيئة من المراقبة إلى المحاكمة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٢٣.

لتلبية الحاجات الإنسانية للأفراد؛ تحسين نوعية حياتهم استناداً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات في توزيع فوائد التنمية، وتوفير فرص العمل القائمة على المساواة وعدم التمييز هي ثلاث متغيرات أساسية مؤثرة على التنمية المستدامة يمكن توضيحها كالتالي:

أولاً: الحاجات الإنسانية في تعريف التنمية المستدامة.

يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية القائمة على فكرة مفادها أن على الحكومات صياغة سياستها الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تبدأ من كفاية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس والسكن، أي تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات العامة من الرعاية الصحية، التعليم والرفاهية الاجتماعية، فهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقضي بأن الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية^{١٧}.

حيث ينبغي أن تكون التنمية بالمشاركة في صنع القرارات سواء على مستوى اتخاذ القرار أو على مستوى التنفيذ، وهي تشكل الشرط الأهم لتحقيق أهداف مفهوم الحاجات الأساسية^{١٨}. فقد ساعد مفهوم الحاجات الأساسية على ظهور مفهوم التنمية الإنسانية الشاملة لتحقيق كل هذه الحاجات المرتبطة بحقوق الإنسان التي هي بدورها متكاملة ومرتبطة وغير قابلة للتجزئة، والتركيز على أهميتها عند وضع البرامج والسياسات التنموية، فهو مفهوم يركز على انتقال التنمية من كونها قائمة على فلسفة الحاجات إلى حقوق الإنسان.

ثانياً: المساواة في الفرص وعدم التمييز في تعريف التنمية المستدامة.

نصت الإعلانات العالمية المعنية بحقوق الإنسان على المساواة بين جميع الناس ومعاملتهم معاملة متساوية أمام القانون، وعدم التمييز بينهم والقضاء عليه^{١٩}. ويكاد مبدأ المساواة وعدم التمييز أن يكون أحد أهم أركان حقوق الإنسان المكفولة للجميع، فقراء أم أغنياء أميين أو متعلمين؛ نساء أم رجال ويحظر القانون الدولي أي تمييز في التمتع بحقوق الإنسان لأي سبب كان، كالأصل العرقي، اللون الدين الرأي اللغة الملكية، النوع

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي، أبعاد جديدة للأمن البشري، الصادر بتاريخ ١/١/١٩٩٤.
(١٨) طرح مصطلح احتياجات الإنسان الأساسية للمناقشة لأول مرة ضمن الدورة ١٠٣ للمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو، سبتمبر - أكتوبر ١٩٧٧.
(١٩) راجع في ذلك كل من المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨؛ المادة ٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر سنة ١٩٦٦ والمواد ٢/١، ١٤ و ٢٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة ١٩٦٦.

الاجتماعي أو المولد. وعليه فإن أي تمييز بين البشر يعني بالضرورة وضع فئة منهم في أحسن حال من الفئات الأخرى وبالتالي الانقصاص من حقوق هذه الأخيرة^{٢٠}. وبذلك يقتضي منطق التنمية المؤسسة على مبدأ المساواة في الفرض وعدم التمييز، إزالة القوانين والمؤسسات التي تتضمن تمييزاً ضد أية فئة أو فرد، وتوفير الموارد اللازمة لاستيعاب تلك الفئات والاستفادة من برنامج التنمية بما يعني تحقيق المساواة بين الجميع؛ خاصة الفئات المهمشة كالمرأة والأقليات والنازحين، ضحايا الكوارث ... وليستهلاك قائمة محددة أو موحدة عن الفئات المهمشة، فهي تختلف وتتفاوت حسب الزمان والمكان، الأمر الذي يعني أخذ الحالة الراهنة في كل بلد على حدى للتأكد من عدم إقصاء أي من تلك الفئات أو حرمانها من فوائد التنمية^{٢١}.

ثالثاً: العدالة الاجتماعية في تعريف التنمية المستدامة:

كان إعلان الحق في التنمية لسنة ١٩٨٦ هو أول من اشترط العدالة التوزيعية بين الأفراد داخل الدول^{٢٢}، وبما أن بعضها لا يستطيع تحقيق نفس المستوى من العدالة الاجتماعية لأنها تعجز عن تلبية الحد الأدنى من الحاجيات الأساسية، فمن الضروري وجود الحد الأدنى من العدالة العالمية في توزيع الموارد الاقتصادية بين البلدان الفقيرة ولو في إطار أخلاقي قصد تقديم المساعدة فقط. إذ يقتضي . مبدأ العالمية الأخلاقي نوعان من الإنصاف - إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها بعين الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية. حيث يجب أن يراعى عدم توريث الأجيال القادمة ديون اقتصادية واجتماعية وبيئية تعجز عن مواجهتها، فهذه الديون هي اقتراض من المستقبل تسرق من الأجيال المقبلة خياراتها المشروعة. ولذلك يقع على الأجيال الحاضرة التزام أخلاقي بأن تفعل من أجل الأجيال التي ستخلفها ما فعلته الأجيال السالفة من أجلها^{٢٣}.

وانصاف في العلاقات الحالية، أي ذلك الذي يتعلق بمن يعيشون اليوم ولا يجدون فرصاً متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، لأن التنمية القائمة على اللامساواة الدائمة ليست مستدامة ولا تستحق العمل على إدامتها. فلا بد من إعادة توزيع الثروة داخل البلدان وأيضاً بين دول الجنوب ودول الشمال. لذلك يجب أن تأخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار هاذين النوعين من العدالة والإنصاف، لأنه سيكون من

(٢٠) أمين مكي مدني، التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان حقوق الإنسان والتنمية الدليل العربي، متوفر على الموقع: http://www.pal_monitor.com/dalil/ch6.htm

(٢١) المرجع الإلكتروني السابق.

(٢٢) ينظر ديباجة إعلان الحق في التنمية الصادر بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٦ وفق للقرار رقم ٤١/١٢٨.

(٢٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة ١٩٩٤، المرجع السابق، ص ١٧-١٨.



المستحيل تحقيق المساواة والعدالة بين الأجيال المستقبلية في ظل غياب العدالة الاجتماعية في الحاضر. فلا بد من تحقيق التوازن بين مختلف المجموعات داخل كل جيل وبين الأجيال. لقد ساعدت هذه المتغيرات الثلاث في تحول مفهوم التنمية من المفهوم التقليدي الذي لا يولي اهتمام بحقوق الإنسان إلى المفهوم الإنساني الجديد، الذي يربط بين حقوق الإنسان والتنمية في علاقة ترجمتها جهود الأمم المتحدة في إعلان الحق في التنمية لسنة ١٩٨٦ الذي أعلن من خلال المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا سنة ١٩٩٣.

المبحث الثاني

اهداف التنمية المستدامة وابعادها

لبيان العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، سنتناول في هذا المبحث اهداف التنمية المستدامة وجوانبها المتنوعة وابعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية

المطلب الاول

اهداف التنمية المستدامة ومبادئها

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي^{٢٤}:

١_ تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة ، وتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان ، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخيرة علاقة تكامل وانسجام.

٢_ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة : وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في أعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برنامج ومشاريع التنمية المستدامة .

٣_ احترام البيئة الطبيعية : وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، و بالتالي بالتنمية المستدامة.

هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة المبيئة وتعمل على تطوير هذه لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

(٢٤) عثمان محمد غنيم ، وماجدة أبو زنت التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى ، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ٧.

٤_ تحقيق استغلال واستخدام عقلائي للموارد : وهنا نتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلائي.

٥_ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة ، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سلبية ، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها .

٦ - أحداث تغير مناسب في حاجات وأوليات المجتمع : وذلك باتباع طريقة تلائم إمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية ، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

٧ - تحقيق نمو اقتصادي تقني : بحيث يحافظ على الرأسمالية الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية ، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه. أما بالنسبة الى مبادئ التنمية المستدامة: إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي^{٢٥}:

١_ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي الى توازن بيئة الأرض عامة. وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب. فمن المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثلا السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسي في تدهور التربة.

٢_ المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة

(٢٥) المنتدى، مجمع العمران العام، الأبحاث والدراسات، omrant.com.

في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي:

- أ- الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.
 - ب- إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية.
 - ت- الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون.
 - ث- تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط.
 - ٣- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية .
 - ٤- مبدأ استتالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد.
 - ٥- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.
 - ٦- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.
- وتتصف التنمية المستدامة بالصفات التالية :

- أ- التنمية المستدامة أكثر شمولية لكونها أشد تداخلا وتعقيدا خاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية
- ب- أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا ، فهي تسعى للحد من الفقر العالمي.
- ت- أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل المجتمع.
- ث- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض الآخر ، وذلك لشدة تدخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية فيها^{٢٦}.

المطلب الثاني

أبعاد التنمية المستدامة

من أجل توضيح التنمية المستدامة بشكل أوسع لابد من التطرق إلى أبعادها وهي :

أولاً : البعد الاقتصادي.

لا تتحقق التنمية المستدامة ألا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقويم من جانب

(^{٢٦}) دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٦٧ .

آخر ، إن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة^{٢٧}.

أن التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني أجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك الممدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغيير في أنماط الاستهلاك للموارد^{٢٨}.

وعلى البلدان الغنية أو الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لان استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية اسهم بدرجة كبيرة وغير متناسبة في مشكلات التلوث العالمي . فضلا عن ذلك القدرة المالية والتقنية لاستخدام تكنولوجيات أنظف للترشيد في الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد^{٢٩}.

أما في الدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباط وثيقا بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع^{٣٠}.

وبشكل عام فان التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتزايد في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، اذا فان استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وسليم والحفاظ على الموارد البيئية سوف يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، K ان أفضل أسلوب للحصول على الحد الأقصى من الرفاهية الاقتصادية مع المحافظة على الجوانب البيئية يحتاج من صانعي القرار اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها تحقيق السلامة البيئية عن طريق وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية مثل فرض الضرائب تلوث حسب مقدار الضرر البيئي المتولد عنها مما يسهم في توزيع التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل وبالطبع فان هذا يحتاج إلى دعم مبدأ المشاركة وتأصيل قيم العدالة الاجتماعية التي تسعى إلى تضيق الفجوة في المستويات المعيشية بين الطبقات الغنية والفقيرة ، وعليه فإننا نستطيع القول إنه لكي تتحقق التنمية المستدامة على وفق البعد الاقتصادي لابد من:

١ - تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية.

٢ - استخدام أكثر كفاءة الرأس المال .

(٢٧) مهدي صالح دواي الدليمي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأبعادها الاقتصادية العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦، ص ٥.

(٢٨) دوزبية، برنار وآخرون، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٨.

(٢٩) غالبية الحبال التنمية المستدامة، دراسة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في الهندسة البيئية، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٤.

(٣٠) عبد المنعم احمد شكري السعيد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة مقدمة النيل درجة الدكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة ، مصر ، ١٩٩٩، ص ٥٤.

٣- تقليل مستوى الفقر

٤- أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة .

ثانياً : البعد البيئي.

تعتمد التنمية المستدامة بيئياً على إدارة مسؤولية للموارد الطبيعية والبشرية تعمل على الإبقاء بحاجة الأجيال الحالية وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة .

التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية ، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة^{٣١}.

فالتنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم ، وحماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون^{٣٢}.

بأتباع تكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة وتتجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتنمية المستدامة تعني ترشيد استهلاك المياه ، وتحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها ، وعدم سحب المياه^{٣٣}.

إن البيئة وما يسود بداخلها من نظام وتفاعل بين مختلف مكوناتها نادراً ما تكون قادرة على تقادي الاختلافات التي يحدثها الإنسان ما لم تتجاوز هذه الاختلافات جداً معيناً. وإذا تم تجاوز هذا الحد كما يحدث الآن في التنمية المستدامة ستصبح على المدى الطويل ، عاملاً هداماً تكون له تأثيرات على البيئة يصعب تداركها فالبيئة لكي تصبح واقعاً محسوساً لا بد من أن تزيد مستوى الإنتاج واستخدام الأمر الذي

يتطلب استخدام الموارد الطبيعية كمدخلات إنتاج ، وهنا يظهر لدينا نوعاً من التناقض بين التنمية والبيئة^{٣٤}، ولذا تعد التنمية البيئية احد المفاتيح للتنمية المستدامة وهي القوة الموجهة للميثاق الأخلاقي لإعادة توصيف العلاقة بين الإنسان ومحيطه.

(٣١) غالبية الحبال التنمية المستدامة، المرجع السابق ، ص ٥.

(٣٢) عبد المنعم احمد شكري السعيد ، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق ، المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣٣) غالبية الحبال التنمية المستدامة، المرجع السابق ، ص ٥.

(٣٤)(٣٤) عبد المنعم احمد شكري السعيد ، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق ، المرجع السابق، ص ٥٦.

ثالثاً : البعد الاجتماعي

تعني التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل تحديد نمو السكان ، لأن نمو السكان السريع يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية ، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات والتوزيع السكان أهمية كبيرة ، والتوسع في التحضر له عواقب بيئية كبيرة فمع التوسع التكنولوجي للمستخدم الحالية ، تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تشكل خطورة على السكان وعلى النظم الطبيعية المحيطة بالتنمية المستدامة تعني إبطاء حركة الهجرة إلى المدن والاهتمام بالتنمية الريفية النشطة عن طريقة التعليم والتدريب ورفع مستوى الدخل عن طريق تعزيز الأنشطة السياحية والسياحة البيئية والثقافية^{٣٥}.

كما يؤكد تقرير مستقبلنا المشترك عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة على دور السكان في عملية التنمية المستدامة. وان اعتبار السكان مجرد أعداد فحسب هذا يعني تجاهل قضية مهمة هي أن الناس أنفسهم مورد أبداعي ، وهذه القدرة على الإبداع ذخيرة ومصدر قوة على المجتمعات أن تحافظ عليها. ومن أجل دعم هذا المصدر يجب تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية أفضل ، ورعاية صحية وغير ذلك يجب تقديم تعليم لهم يساعد على أن يصبحوا أكبر قدرة وإبداع ومهارة وإنتاجاً وأفضل استعداد على معالجة المشكلات ، وان التواصل لهذا يجري عبر الانخراط في عملية التنمية المستدامة والمساهمة فيها^{٣٦}.

أذا فان التنمية المستدامة لا تحقق ألا بتنمية السكان وتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة ، ولأن الإنسان هو غاية أي برامج للتنمية وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها وبذلك فالتنمية المستدامة تعني :

١- الارتقاء بالعنصر البشري

٢ - تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان

٣- تحسين الرفاهية الاجتماعية

رابعاً : البعد التكنولوجي

يستنتج ان التنمية المستدامة تعني التحول ولاسيما في الدول الصناعية إلى تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة واستعمال التكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية ، لأنه كثيراً ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو ، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفايات كبيرة ، أما في البلدان النامية فان النفايات

(٣٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، علم المعرفة، العدد ١٥، الكويت، ١٩٩٠، ص ٩٠.
(٣٦) عبد المنعم احمد شكري السعيد، التنمية المستدامة ما المفهوم والتطبيق، المرجع السابق ، ص ٥٥.

المتدفقة في كثير منها لا يخضع لرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي.

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض.

خاتمة

التنمية المستدامة مصطلح توافقي قائم على فلسفة الإنصاف التي تسعى إلى إيجاد التوازن بين مختلف المصالح سواء كانت الأجيال الحالية والأجيال القادمة، أو كانت بين دول الشمال الصناعية والبلدان النامية في الجنوب أو بين حاجات البشر والحفاظ على النظم الإيكولوجية؛ أو بين مختلف الفئات الاجتماعية لدخل البلدان في المناطق الحضرية والريفية، وقد أدت جهود الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة إلى تحقيق بعض الأهداف التي واجهتها جملة من المعوقات وعلى ضوءها يمكن اقتراح واستنتاج بعض المعلومات والتوصيات:

١. تحول مفهوم التنمية من المفهوم التقليدي المادي للذي لا يولي اهتمام بحقوق الإنسان، إلى المفهوم الإنساني الجديد الذي يجعل الإنسان غاية في حد ذاته.
٢. الحق في التنمية واقع أسننته المؤتمرات والمواثيق الدولية وتطالب به كل دول العالم، كما تدعمه المنظمة الدولية التي تجاوزت مجرد الإقرار بالحق في التنمية إلى أعمال منظومة حقوق الإنسان كأساس لاستراتيجية وبرمجة التنمية.
٣. أصبحت التنمية في خط مشترك مع حقوق الإنسان، تحكمها مجموعة من المتغيرات المؤثرة فيها مثل المشاركة الفعالة، المساواة وعدم التمييز، العدالة الاجتماعية، الانتقال من التركيز على الحاجات إلى التركيز على الحقوق، العدالة التوزيعية بين الأجيال الحالية وبينها وبين الأجيال المستقبلية للانتقال من التنمية الإنسانية إلى التنمية الإنسانية المستدامة.
٤. تعتمد التنمية المستدامة على السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعد الركائز الثلاث لها، فهي نتاج تكاملي بين كل ما هو اجتماعي وبيئي واقتصادي الذي يمر عبر وعاء التطبيق الفعال للحكم الرشيد.
٥. تسعى الجهود الدولية اليوم مثل منظمة الأمم المتحدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان والوكالات التنموية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كأطراف فاعلة في مجال التنمية الإنسانية المستدامة لتمكين هذه الأخيرة من تحقيق أهدافها



- المعتمدة في ميثاق الألفية الإنمائية كتخفيض نسبة الفقر، تمكين المرأة، رفع مستوى التعليم والثقافة الاستدامة البيئية .
٦. أدى سوء تطبيق البرامج الإنمائية إلى زيادة التفاوت الاجتماعي والطبقي، واحتكار السيطرة على الموارد والسلطة، وهو ما يفضي إلى المزيد من التوترات والصراعات الداخلية.
٧. لمواجهة تحديات التنمية، لا يكفي وجود المؤسسات الديمقراطية التشريعية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لتحقيق التنمية، بل تبقى كل هذه المسائل مرهونة بمدى رشادة الحكم في الدول التي تتطلب مشاركة جميع أطراف المجتمع الرسمية وغير الحكومية في صناعة القرارات وتنفيذها.
٨. السعي الحثيث نحو تجسيد أهداف الألفية الإنمائية التي تربط بين التنمية وحقوق الإنسان.
٩. الحرص على تبني سياسات إنمائية فعالة، وتشريعات داخلية تقضي على كل مظاهر الإقصاء والتهميش داخل المجتمع.
١٠. الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والحماية الفعالة للبيئة لضمان استدامة التنمية للأجيال القادمة.
١١. تمكين مبادئ ومعايير الحكم الرشيد، بإعطاء مشاركة أوسع ودور فعال لمنظمات المجتمع المدني؛ من أجل ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة.

المصادر والمراجع:

القران الكريم

أولاً: الكتب

١. ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلويث البيئة، دراسة مقارنة، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
٢. ابن منظور، لسان العرب فصل البناء حرف الهمزة دار المعارف، القاهرة.
٣. إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
٤. دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠٠٠.
٥. دوزيبية، برنار وآخرون، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة، ١٩٨٨.
٦. رائف محمد لبيب، الحماية الاجرائية للبيئة من المراقبة إلى المحاكمة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
٧. زين الدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة : المواجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته الطبعة الثانية، دار البحوث العلمية الكويت.
٨. عثمان محمد غنيم ، وماجدة أبو زنت التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى ، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.



٩. علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيميائية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

١٠. ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

١١. محمد حسنين عبد القوي، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة، بيروت.

ثانيا: الرسائل والاطاريح.

١. عبد المنعم احمد شكري السعيد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة مقدمة النيل درجة الدكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة ، مصر ، ١٩٩٩.

٢. غالية الحبال التنمية المستدامة، دراسة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في الهندسة البيئة، دمشق ، ٢٠٠٣.

٣. مهدي صالح دواي الدليمي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأبعادها الاقتصادية العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦.

٤. نور الدين حمشة الحماية الجنائية للبيئة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مذكرة ماجستير في الشريعة والقانون جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠٠٥ .

ثالثا: الأبحاث والمجلات.

١. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، علم المعرفة، العدد ١٥، الكويت، ١٩٩٠.

٢. عصام محمد فتح الله، الدور المرتقب للمراجع الخارجي نحو تحديات المهنة في فهم مراجعة عملية الأعمال المتكاملة والتقرير عنها دراسة ميدانية مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر، المجلد ٣٥ العدد (٢)، ٢٠١٣.

٣. محمد محمود أحمد صابر، إمكانية استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة نموذج محاسبي مقترح لتقارير المراجعة البيئية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا العدد (٢)، ٢٠١٠.

رابعا: المواثيق الدولية.

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي، أبعاد جديدة للأمن البشري، الصادر بتاريخ ١/١/١٩٩٤.

٢. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨.

٣. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر سنة ١٩٦٦ .

٤. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة ١٩٦٦ .

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة ١٩٩٤،

٦. الدورة ١٠٣ للمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو، سبتمبر - أكتوبر ١٩٧٧.

٧. ديباجة إعلان الحق في التنمية الصادر بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٦ وفق للقرار رقم ٤١/١٢٨.

خامسا: المواقع الالكترونية.

١. أمين مكي مدني، التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان حقوق الإنسان والتنمية الدليل العربي، متوفر على الموقع: http://www.pal_monitor.com/dalil/ch6.htm.

٢. المنتدى، مجمع العمران العام، الأبحاث والدراسات، omrant.com.

3. Doru, N. F. (2015). Concepts of Sustainable Sevelopment Theoretical and Methodological Approaches. Impactul Transformarilor Socio- Economice si Tehnologice la Nivel National, 2(2), pp. 73-82. Available at SSRN:<http://ssrn.com/abstract=2632070>.